وأكد الدكتور العيبان حرص خادم الحرمين على حفظ الحقوق والمحافظة على كرامة أفراد المجتمع وسلامتهم وأمنهم الإنساني وعدم انتهاكها بالاعتداء أو بالإيذاء بأي شكل كان، وخصوصًا الفئات الأكثر عرضة لهذه الانتهاكات وهم كبار السن والمرأة والطفل، وأن يحظى الإنسان على أرض هذا الوطن الغالي بكامل حقوقه، وأن تحفظ كرامته.

وتوقع الدكتور العيبان أن يكون هذا النظام نقلة نوعية في مجال الحماية من الإيذاء، بما يعكس المستوى الحضاري الذي وصلت إليه المملكة مع التأكيد على حمايتها لمكونات مجتمعها من أن تتعرض للإيذاء والعنف الذي ترفضه الشريعة والأخلاق والأعراف السوية، وأن يعلم كل من يعتدي على أي إنسان آخر مهما كانت علاقته به أو قرابته منه بأن النظام المنبثق من تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء سيكون له بالمرصاد، إذ إن عددًا من الجهات المعنية ومن بينها هيئة حقوق الإنسان رصدت عددًا متزايدًا للشكاوى حول العنف تجاه المرأة والطفل في المجتمع، فكان لابد من نظام يوفر الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، ويقدم المساعدة والمعالجة وخدمات الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية، والتصدي للمُعنفين، وهو ما اشتملت عليه مواد هذا النظام.

وأشار الدكتور العيبان إلى أن موضوع الحماية من الإيذاء يشكل أهمية بالغة للهيئة ومن أهم

أولوياتها منذ انطلاقة عملها، وقد أوصى تقرير الهيئة الذي حظي بدعم خادم الحرمين بعدد من التوصيات التي طالبت بسن الأنظمة التي تسهم في الحد من العنف، وتؤكد أهمية وجود نظام خاص بالحماية من الإيذاء، مشددًا على أهمية تعاون كل شرائح المجتمع ومؤسسات الدولة المعنية بهذا النظام في العمل على تنفيذه.

وأكد الدكتور العيبان تطلع الهيئة إلى تكاتف الجهود بين أفراد المجتمع والجهات المعنية الموكل إليها تطبيق النظام، والعمل على التوعية به بين شرائح المجتمع وخصوصًا في المدارس والجامعات ومنابر المساجد، فيما ستتابع الهيئة آلية تطبيقه وتنفيذه مع الجهات المعنية بشكل سريع.

واختتم معالي رئيس الهيئة تصريحه بالدعاء لله عز وجل، أن يحفظ لهذا الوطن أمنه وأمانه في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده، الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وسمو النائب الثاني، الأمير مقرن بن عبدالعزيز، حفظهم الله.

وكان مجلس الوزراء قد وافق في جلسته التي ترأسها النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير مقرن بن عبدالعزيز على إقرار نظام جديد يضمن توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أشكاله، وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة لكل من تعرض لذلك.

ووافق المجلس على نظام الحماية من الإيذاء بالصيغة المرفقة بالقرار، وأعد مرسومًا ملكيًا بذلك، ويستهدف النظام عدة أمور منها ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة لذلك، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المتسبب بالإيذاء ومعاقبته.

سمو الأميرة عادلة بنت عبدالله تثمن إقرار نظام الحماية من الإيذاء

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني، أن إقرار نظام الحماية من الإيذاء من قبل مجلس الوزراء يمثل نقلة نوعية في مجال الحماية الاجتماعية ودعمًا لكل المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية المعنية بحقوق الإنسان والمتعاملة مع الفئات التي تتعرض للإيذاء مثل الأطفال والنساء والمسنين.

وثمنت رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- في إقرار نظام الحماية من الإيذاء، وعدته تأكيدًا لحرص القيادة الرشيدة على بسط قيم العدل في المجتمع وتوفير الحماية والأمان لأفراده وتحقيق رفاه المواطنين وما يكفل لهم الحياة الكريمة.

وقالت سموها: «من خلال ما تضمنه النظام من بنود معززة لجهود الوقاية من العنف في المجتمع، ورادعة للمتجاوزين، وراعية لمن يتعرضون للإيذاء بتوفير الرعاية والدعم لهم فإن النظام بات يمثل مرجعية قانونية من شأنها أن تعمل -بإذن الله- على تسهيل الإجراءات وتوفير الحماية من العنف الأسري بشكل خاص والعنف بشكل عام في المجتمع السعودي».

ونوهت سموها بالجانب الوقائي في نظام الحماية من الإيذاء، مؤكدة على أهمية مبدأ الوقاية من العنف من خلال نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، التي قالت إنها تمثل أحد المحاور الرئيسة التي عمل عليها برنامج الأمان الأسري الوطني منذ إنشائه عام ١٤٢٦هـ وأثمر ذلك عن حصول المملكة على الشراكة مع الجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة وإهمال الطفل، وكذلك العضوية المشاركة لمنظمة شبكة خطوط نجدة الطفل الدولية.

وقالت الأميرة عادلة: نحن في برنامج الأمان الأسري الوطني كمعنيين ومهتمين بقضايا الأسرة وأمنها نرحب بصدور هذا النظام الجديد ونعتبره دعمًا قويًا لنا ولجميع المنظمات والجهات التي تعمل في هذا المجال وتوحيدًا لجهودها وتعزيزًا لتكامل أدوارها في إطار قانون موحد يوفر الحماية لشريحة واسعة من أفراد المجتمع ويساعد على استقراره، مشيرة لإقرار البرنامج في استراتيجيته الجديدة على أهمية وجود ممثلين من كل الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بشؤون الأسرة بوصفهم أعضاء في مجلس إدارة البرنامج تحقيقًا لمبدأ النظرة الشمولية في معالجة القضية، مؤكدة أن ذلك من شأنه المساهمة في تفعيل مواد النظام الجديد بالصورة المطلوبة ومساعدة الجهات في إعداد لوائحه التنفيذية وتوفير ما هو مطلوب من حماية وخدمة لجميع فئات المجتمع.